

ثورات الحرية العربية تكشف ضعف النظام العربي الرسمي

طرح بدائل للخروج من الواقع الإنمائي المتردي

اللواء

صدر مؤخراً عن «الإسكوا» تقرير حول «التكامل العربي - سبيلاً لنهضة إنسانية»، بمبادرة من الأمانة التنفيذية للمنظمة الدكتور ريماء خلف، وبمشاركة عدد كبير من الخبراء والمختصين والأساتذة والباحثين.

ويطرح التقرير البدائل للخروج من الواقع الإنمائي المتردي الحالي في الوطن العربي، معبراً أن «الواقع الراهن يتجه نحو القهر والإستباحة الخارجية والتقدم التنامي». ويؤكد بأن التكامل العربي هو هدف كونه سكن أملاً وحلماً لـ 350 مليون إنسان عربي، ووسيلة لتحقيق النهضة الإنسانية العربية. ويبحث التقرير في أوجه القصور في تنفيذ اتفاقيات أشكال في التكامل العربي مثل اتفاقيات الدفاع المشترك والسوق العربية المشتركة وغيرها.. ثم يضع استراتيجية التكامل على أركان ثلاثة:

1- إقامة الحكم الديمقراطي في العالم العربي الذي يشكل كتلة متجانسة موحدة في المحافل الدولية للحفاظ على الحقوق والمصالح العربية، ولتحرير ما اغتصب من أرض عربية خاصة في فلسطين والجولان السوري وجنوب لبنان.

2- تعميق التكامل الإقتصادي بتنفيذ الاتفاقيات القائمة.

3- الإصلاح الثقافي والتربوي.

ولا يغفل التقرير مشهد الفقرة والتمزق الداخلي، بل يرى فيه دافعاً قوياً للخروج منه عبر التكامل بين الأجزاء ليقويها كلها.

ويؤكد أن الدعوة للتكامل ليست فقط من أجل درء الأخطار بل أيضاً للبناء والإصلاحات، التي شرعت فيها بعض الدول العربية استجابة لتطلعات شعوبها.

إعداد: سمار الترك

وفي الفصل الثالث يتحدث التقرير عن التكامل الرسمي العربي في السياسة وقطاعات أخرى، متناولاً: تجارب لم تستمر في التكامل العربي السياسي، والمنظومة الرسمية القائمة للعمل العربي المشترك، والتكامل العربي القطاعي، والثورات العربية التي كشفت ضعف الأنظمة العربية الرسمية.

تجارب التكامل

ويتناول هذا الفصل تجارب التكامل والوحدة العربية التي حصلت، ويقول:

تكللت بعض محاولات وتجارب الوحدة بين الدول العربية بالنجاح، بينما بقي الكثير منها في إطار المحاولة. ففي بدايات القرن العشرين، توحدت نجد والحجاز والمخلاف السليمانى وشرق الجزيرة وشمالها وجنوبها في المملكة العربية السعودية. وفي عام 1971 قامت الإمارات العربية المتحدة بتوحيد ست إمارات ساحلية على الخليج العربي وهي أبو ظبي ودبي والفجيرة والشارقة وعجمان وأم القيوين، انضمت إليها رأس الخيمة في عام 1972 ليصبح عددها سبع إمارات. كما توحد اليمن من اليمن الشمالي واليمن الجنوبي عام 1990.

غير أن مشاريع الاتحاد والتكامل العربي التي لم تكد تنشأ حتى تفككت هي أكثر عدداً. كما أن الأعوام الماضية شهدت على أفكار وحدوية لم ترَ النور مثل وحدة الهلال الخصيب، أو سوريا الكبرى (أساساً الأردن، وسوريا، والعراق، وفلسطين، ولبنان)، وعلى اتحادات وُلدت ثم انهارت دون أن تترك أثراً، ومنها الاتحاد العربي الهاشمي الذي تشكل في عام 1958 من المملكة الأردنية والمملكة العراقية ثم انفرط

بعد انقلاب الجيش في العراق في تموز/ يوليو من العام نفسه، ومجلس التعاون العربي الذي أنشئ في عام 1989 بعضوية الأردن والعراق ومصر واليمن الشمالي وانفض في عام 1991 بسبب انقسام أعضائه حول الموقف من حرب الخليج الثانية.

ونأتى إلى مشروع الجمهورية العربية المتحدة حيث أتت حرب السويس في عام 1956 لتستهدف الحيلولة دون توطيد زعامة مصر بقيادة الرئيس جمال عبد الناصر، كقاطرة لمشروع الوحدة العربية، ولكن الحرب ونتائجها لعبت دوراً مهماً في التقارب المصري - السوري، ومن ثم في ولادة الجمهورية العربية المتحدة في شباط/ فبراير 1958 على أكتاف قوميين عرب بزعامة عبد الناصر، اعتقدوا أن تحرر البلدين من الاستعمار هو بمثابة حجر الأساس في تحقيق الاتحاد العربي، وبعد سنوات ثلاث من تأسيسها، أنهيت الوحدة في أعقاب انقلاب عسكري سوري في أيلول/ سبتمبر 1961.

وقد تعددت دواعي الإخفاق والأخطاء في هذه التجربة ويأتي على رأسها انعدام التواصل الجغرافي بين البلدين والتناقض بين التوجه الاشتراكي الذي كانت تزخر به مصر حينذاك والتكوين الرأسمالي المزدهر في سوريا حين بدء الوحدة، وغياب الديمقراطية السليمة في الحكم، ولا سيما فيما يتصل بخضوع القطر السوري للقيادة المركزية في مصر. كما لم تسلم المحاولة من مكائد تحالف ضم الشرائح الرأسمالية السورية التي تضررت من تأميم أصولها الاقتصادية، وقوى الهيمنة الخارجية وبعض القوى الإقليمية التي لم تتورع عن تمويل محاولات الانفصال.

جامعة الدول العربية

في عام 1941 أدلى أنتوني إيدن، وزير الخارجية البريطاني، بتصريح تناول فيه مسألة الوحدة العربية، قائلاً إنه يعتبر تقوية الروابط الثقافية والإقتصادية وحتى السياسية بين البلدان العربية أمراً طبيعياً وصائباً، وأن بلاده مستعدة لدعم أى مشروع في هذا النطاق شريطة أن يحوز على الموافقة العامة. وهذا التصريح وُجد انطباعاً بأن الحكومة البريطانية كانت تؤيد مشروع الوحدة العربية، فسارع الزعماء العرب المؤيدون للغرب، إلى الاستفادة من فرصة صدور هذا التصريح للتحرك من أجل تحقيق مشاريع التعاون الإقليمي. فدعا كل من نوري السعيد، رئيس الحكومة العراقية، ومصطفى النحاس، رئيس الحكومة المصرية، إلى تأسيس جامعة الدول العربية. واستجاب قادة الدول العربية المستقلة آنذاك لهذه الدعوة، وصولاً إلى عقد مؤتمر في تشرين الأول/ أكتوبر 1944، أعلن فيه تأسيس الجامعة، وصدر بروتوكول الإسكندرية الذي حدد منطلقاتها الرئيسية.

وأصبحت جامعة الدول العربية منذ تأسيسها في عام 1945 الإطار الرسمي للتعاون العربي. وقد تأسست الجامعة من سبع دول عربية هي شرق الأردن، وسوريا والعراق، ومصر، والسعودية، واليمن ومن ثم توسعت لتشمل الدول العربية الإثنتين والعشرين. وكان الملحق الخاص بفلسطين قد أعطى الصلاحية لمجلس الجامعة باختيار مندوب فلسطين للاشتراك في أعماله إلى حين تمكّن هذا القطر من ممارسة استقلاله فعلاً، وقد جرى تعديل ذلك في عام 1976 بقبول فلسطين، تمثلها منظمة التحرير الفلسطينية، عضواً كاملاً في الجامعة.

الدفاع المشترك الإقتصادي

وفي عام 1950 وقّعت الدول الأعضاء في الجامعة على معاهدة الدفاع العربي المشترك والتعاون الإقتصادي، وذلك حرصاً من تلك الدول «على استقلالها ومحافظة على تراثها المشترك. واستجابة لرغبة شعوبها في ضم الصفوف لتحقيق ادفاع المشترك عن كيانها وصيانة الأمن والسلام... وتعزيزاً للإستقرار والطمأنينة.

كما قضت بإنشاء مجلس اقتصادي لتوفير الرفاهية في البلاد العربية من خلال تعاون الدول الأعضاء «على النهوض بإقتصاديات بالإضافة إلى المجلس الإقتصادي الذي أنشئ بموجب معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الإقتصادي بين الدول العربية، وأصبح فيما بعد المجلس الإقتصادي والإجتماعي، أنشئ اعتباراً من سبعينات القرن الماضي 13 مجلساً وزارياً لشؤون الصحة، والشباب والرياضة، والشؤون الإجتماعية، والداخلية، والإسكان والتعمير، والعدل، والنقل، والبيئة، والاتصالات والمعلومات، والإعلام، والكهرباء، والسياحة، والمياه.

مشاريع التكامل الفرعية

في موازاة العمل العربي المشترك في إطار الجامعة العربية، قام اتحادان إقليميان بين مجموعات من البلدان العربية هما اتحاد المغرب العربي ومجلس التعاون الخليجي. وبينما ظل اتحاد المغرب العربي أسير تآزم العلاقات بين الجزائر والمغرب بسبب قضية الصحراء

الغربية، نجح مجلس التعاون الخليجي الذي تأسس في عام 1981 في التقدّم بمراحل التكامل بين بلدانه، ربما بسبب التقارب الجغرافي والتجانس في البنى المجتمعية، أي السياسية والإقتصادية والثقافية. فقد أثبت المجلس أنه أكثر تجارب الوحدة الفرعية العربية ثباتاً وفعالية وحيوية، إذ أبدى قدرة على التشكّل باستمرار، استجابة لمقتضيات سياسية إقليمية.

ومع أن مجلس التعاون الخليجي يُعد الحالة المثال على مجموعة فرعية من البلدان في المنطقة العربية في العالم، تتجانس من حيث طبيعة البنية المجتمعية وأنظمة الحكم إلى حد كبير، وتحظى بمستوى من الوفرة المالية، لم يتمكن من الارتقاء بالتكامل بين أعضائه إلى المستوى الممكن والمرجو. فطلت بعض مراحل التكامل الإقتصادي، مثل العملة الخليجية الموحدة، أسيرة تباين في المواقف أدى إلى تعطيلها. وفي أيار/ مايو 2012، أعلن عن قرب تحويل المجلس إلى اتحاد، إلا أن تباين مواقف دول المجلس حالت دون تحقيق ذلك.

ثورات الحرية العربية تكشف ضعف النظام العربي الرسمي

كشفت ثورات الحرية العربية هشاشة النظام العربي الرسمي. وقد أصبح الاصطفاف بين الدول العربية أكثر حدة والصراعات فيما بينها أكثر خطراً على مستقبل الأمة العربية. ولا ريب في أن بروز دور القوى الخارجية الإقليمية والدولية على خط هذه الاصطفافات يجعل لحديث اليوم عن نظام إقليمي عربي أو عمل عربي مشترك موضع تساؤل، والأمثلة كثيرة.

لقد كان واضحاً قبل اندلاع ثورات الحرية العربية أن النظام الإقليمي العربي غير قادر على الدفاع عن المصالح العربية المشتركة أو عن سيادة الدول العربية. فرغم الأهداف النبيلة لمعاهدة الدفاع العربي المشترك بالدفاع عن الكيان العربي في وجه المخاطر والتهديدات، استمرت، بل ازدادت، الانتهاكات الخارجية للأراضي العربية، من دون رادع في الكثير من الأحيان. فما زالت إسرائيل تحتل الأراضي الفلسطينية والسورية واللبنانية في خرق واضح للقانون الدولي، وانتهاك سافر للأمن والسلم الإقليميين.

ويُذكر من التاريخ الحديث قيام العراق، في سابقة خطيرة لإحتلال دولة عربية أخرى، بإحتلال الكويت في عام 1990، وإجتياح العراق واحتلاله في عام 2003 وإعادة إنتاج العراق واحتلاله في عام 2003 وإعادة إنتاج النظام السياسي فيه على أسس طائفية وعرقية، وفشل النظام العربي في الحفاظ على وحدة السودان.

وبرزت مجدداً الانقسامات في النظام الإقليمية العربي إبان حرب تموز/ يوليو في عام 2006 وإبان العدوان على غزة، في الفترة 2008 - 2009. فقد انقسمت الدول العربية مجدداً بين دول تدعم المقاومة الإسلامية وأخرى ترى في الحرب الإسرائيلية على لبنان فرصة للقضاء على هذه المقاومة.

ويتجلى انهيار النظام الإقليمي العربي ومنظومة العمل العربي المشترك بوضوح في الحالة السورية. وقد دخلت الصراعات الدولية والإقليمية في قلب الإنتفاضة السورية محوّلة الصراع من صراع بين النظام ومعارضيه من أجل تحقيق الديمقراطية وإصلاحات إجتماعية وإقتصادية، إلى صراع جيوسياسي على سوريا قد يكون الشعب السوري الخاسر الأكبر فيه. وقد أدت قوى خارجية إقليمية ودولية دوراً أساسياً في هذا الصراع.